



Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

1001 Connecticut St. NW, Suite 205 • Washington, DC 200036 • 202-621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

عرض عام لمشاركة المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

في شهر مارس، شاركت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا لرفع مستوى الوعي بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين. وقد التقت المنظمة العشرات من الدول الأعضاء، ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة.

بدأت أحداث الشهر عندما خاطب وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد آل خليفة مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 6 مارس. أصدرت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين [بياناً صحفياً](#) تطعن فيه ادعاءات الوزير أن البحرين قد أحرزت تقدماً كبيراً نحو تنفيذ توصيات [اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق](#) و [الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012](#). كما أشارت المنظمة لتدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين المتمثلة في احتجاز آلاف السجناء السياسيين واستمرار ممارسة التعذيب وإقرار القوانين التي تقيد حريات التجمع والتعبير واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب لمنتهكي حقوق الإنسان.

في 12 مارس، استضافت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حدثاً جانبياً بعنوان "الفشل في الإصلاح: دراسة توصيات الاستعراض الدوري الشامل للبحرين" بدعم من مؤسسة السلام و [الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان \(FIDH\)](#) و [ريدرس والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب \(OMCT\)](#) و [مرصد البحرين لحقوق الإنسان \(BHRO\)](#) و [مركز البحرين لحقوق الإنسان \(BCHR\)](#). وناقش المتحدثون التقدم الضئيل للبحرين نحو التنفيذ الفعال للـ158 توصية التي قبلتها كجزء من الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012.



مناقشة الاستعراض الدوري الشامل "الفشل في الإصلاح"

في 14 مارس، استضافت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حدثاً جانبياً آخر بدعم من مؤسسة السلام لدراسة [انتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان](#) في البلاد من قبل حكومة البحرين باستخدام أساليب منها التخويف والابتزاز بالاعتقال والتعذيب.



حسين عبدالله يقفي مداخلة شفوية في 14 مارس 2014

في نفس اليوم، ألقى المدير التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين [مداخلة شفوية](#) في مجلس حقوق الإنسان في إطار البند 3 من جدول الأعمال بشأن الحالة المتدهورة لحقوق الإنسان في البحرين. وناقش السيد عبدالله الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحالات البارزة المثيرة للقلق، مثل عبد الهادي الخواجة وعبد الجليل السنكيس وعبدالوهاب حسين وحسن مشيمع وتقي الميدان والطفل البالغ من العمر 10 سنوات جهاد السميع. وحث السيد عبد الله مجلس حقوق الإنسان للضغط على البحرين لتحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع، ودعا الحكومة إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، والتعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، والسماح بإنشاء مكتب دائم للمفوضة السامية لحقوق الإنسان في البحرين مع صلاحية كاملة لتقديم التقارير.

في 18 مارس، ألقى عضو المنظمة مايكل باين [مداخلة شفوية](#) في مجلس حقوق الإنسان في إطار البند 4 من جدول الأعمال مشيراً إلى أن البحرين قد فشلت في الارتقاء إلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها من خلال لجنة تقصي الحقائق والاستعراض الدوري الشامل. وقال السيد باين أنه في حين أن آليات الأمم المتحدة المختلفة مستمرة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ما زال النشاط السلميين رهن الاحتجاز بتهم تتعلق بعملهم، بما في ذلك الدكتور علي العكري وحسين حبيب ومهدي أبو ديب. ودعا السيد باين بالسماح لممثلي الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لزيارة البحرين، بما في ذلك السيد خوان منديز، المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة وكرر دعوة المنظمة لإنشاء مكتب دائم للمفوضية في البحرين.

في 19 مارس، ألقى جون هورن من منظمة **مرصاد البحرين** **مداخلة شفوية** في مجلس حقوق الإنسان نيابة عن المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في إطار البند 5 من جدول الأعمال مشيراً إلى فشل الحكومة البحرينية في دعم منظمات حقوق الإنسان المستقلة ذات المصداقية وآليات الشكوى محلية. سلط السيد هورن الضوء على غياب أي من إجراءات الأمم المتحدة الخاصة في البحرين منذ عام 2006، وانتقد كل من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (NIHR) ومكتب الأمانة العامة للشكاوى لافتقارهما للاستقلالية اللازمة للقيام بأعمالهما بفعالية. وناقش السيد هورن أيضاً تقارير مقلقة بأن الأفراد الذين قدموا شكاوى عند هاتين الجهتين طلباً للإنصاف واجهوا الانتقام. ودعا السيد هورن حكومة البحرين أن تأخذ على محمل الجد التزاماتها تجاه المفوضية والتوصيات الواسعة النطاق من الاستعراض الدوري الشامل.

في 24 مارس، ألقى السيد باين **مداخلة شفوية** في إطار البند 8 إلى المجلس بشأن تجاوزات حكومة البحرين لإعلان فيينا في ما يخص حقوق المرأة. كما انتقد البحرين لتحفظاتها على المواد 2 و 9 و 15 و 16 و 26 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مشيراً إلى القائمة الموسعة من التحفظات على أجزاء رئيسية من اتفاقية سيداو بما يقوض التنفيذ الفعال للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة للاتفاقية في البلاد. كما شملت المداخلة التحيز بسبب الجنس في إدارة العدل بالبحرين ولا سيما فيما يتعلق بالجنسية وقانون الأسرة. ودعا السيد باين البحرين لسحب تحفظاتها على الاتفاقية وتمرير مشروع قانون طال انتظاره بشأن الجنسية.



مايكل باين يتحدث عن فشل البحرين في تطبيق توصيات الاستعراض الدوري الشامل



السيد عبد الله يتحدث عن ضرورة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين

في 26 مارس، ألقى السيد باين **مداخلة شفوية** في مجلس حقوق الإنسان في إطار البند 2 من جدول الأعمال مسلطاً الضوء على المخاوف المتكررة التي أثارها المفوضية في البحرين منذ عام 2011، والتي لم تستجب لها الحكومة بعد. وأشار السيد باين إلى المخاوف التي أثرت في عام 2013 من قبل المفوضية السامية نافي بيلاي على إدانات مجموعة "البحرين 13"، وكذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات الأمن البحرينية - وهي ممارسة لا تزال مستمرة بلا هوادة. وأشار السيد باين أيضاً لمطالب عام 2012 من قبل العديد من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة للبحرين لانتهاء "حملة الاضطهاد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان" بعد اعتقال نبيل رجب. بعد تسعة عشر شهراً، لا يزال السيد رجب في السجن، في تعرض مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان للاعتقال والتعذيب والمضايقة واجبر آخرين إلى اللجوء للمنفى.

في 27 مارس، ألقى السيد باين المداخلة الشفوية السادسة للمنظمة، وهذه المرة في إطار البند 10 من جدول الأعمال. تناول السيد باين عدة مجالات من عدم الكفاية التقنية لأليات حقوق الإنسان في البحرين، وكرر عدم فعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب الأمانة العامة للشكاوي كآليات مشروعة ومستقلة لنقد الممارسات والسياسات الوطنية والتصدي لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. واختتم باين: "نأمل أنه مع مزيد من الرصد الخارجي والمساعدة التقنية، قد تكون البحرين قادرة أخيراً على الامتثال لمعاهدات وآليات ومعايير حقوق الإنسان الدولية التي التزمت البلاد."